E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1996/L.5/Add.35
26 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السادسة والثلاثون
٣ - ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (الجزء الأول)

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد فولوديمير ي. يلتشينكو (أوكرانيا)

تقارير وحدة التفتيش المشتركة

ألف - المساءلة وتحسين الإدارة والإشراف في منظومة الأمم المتحدة

١ - نظرت اللجنة، في جلساتها من الثامنة إلى العاشرة، المعقودة في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "المساءلة وتحسين الإدارة والإشراف في منظومة الأمم المتحدة" (A/50/503 و Add.1).

المناقشة

٢ - أعربت الوفود عن تقديرها لوحدة التفتيش المشتركة على تقديمها لتقرير جيد وفي الوقت المناسب، يعالج مشكلة شديدة التعقيد ولكنها هامة تتناول الشواغل المتزايدة للدول الأعضاء. وأعربت وفود عديدة عن تقديرها واتفاقها على نطاق واسع مع هذه الدراسة الأولى الشاملة والواسعة النطاق وتوصياتها. وأشار آخرون إلى الطابع المجرد والعام للتقرير مما أدى في بعض الحالات إلى توصيات ذات طبيعة عامة، وكذلك إلى غياب النهج الشامل لتحسين الإدارة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأن ذلك كان حتميا بسبب طبيعة التقرير، في حين أن وفدا آخر اعتبره قاعدة تاريخية لدراسات مستقبلية محتملة. وفي ضوء قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بشأن وحدة التفتيش المشتركة، أشارت وفود إلى أن التقرير يتسم بالضخامة وحثت الوحدة على الالتزام بالقيود الواردة في هذا القرار.

260696 260696 96-15877

٣ - وجرى الإعراب عن الارتياح فيما يتعلق بالاتجاه الإيجابي على نطاق المنظومة الذي أبرز في التقرير والمتعلق بتعزيز دور الهيئات الإشرافية والأدوار المتميزة للهيئات الإشرافية الداخلية والخارجية في أعمال مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وشدد أحد الوفود على أن التقرير أكد أنه ينبغي للوكالات والمؤسسات أن تعتمد نموذج مكتب المراقبة الداخلية، الذي أثبت كفاءته في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأعرب وفد آخر عن عدم اتفاقه مع هذا الرأي. وأعربت بعض الوفود الأخرى عن رأي مفاده أن ولاية مكتب المراقبة الداخلية تشمل الأمانة العامة فقط وأنه يتعين على هيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى أن تعتمد نظمها الخاصة للمساءلة وتحسين الإدارة والإشراف. وفي هذا السياق، أعادت تلك الوفود تأكيد استقلال كل هيئة والمنظمة وأكدت أيضا أن نطاق تطبيق ولاية مكتب المراقبة الداخلية اقتصر على الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأعربت وفود أخرى عن أسفها لإدراج مفاهيم إدارية في التقرير (الفقرة ١٥٣)، التي يمكن أن تعتبر كترويج للقطاعات الخاصة داخل المنظمة. وأعربت تلك الوفود عن قلقها البالغ إزاء هذا النوع من الاقتراحات - وأكدت على الطابع السياسي والعالمي والحكومي الدولي للمنظمة، الذي لا يسمح بتطبيق هذا المفهوم الإداري في عملها. وأشارت وفود أخرى إلى أنه حتى الهيئات الحكومية الدولية في حاجة إلى حُسن الإدارة. وأبرز أحد الوفود النتيجة التي توصل إليها التقرير بأن تلك المنظمات التي كانت الأكثر دينامية في متابعة الإصلاحات الإدارية هي تلك التي جرى تمويلها بصورة طوعية أو شهدت تخفيضات شديدة في التمويل. وأشار أيضا نفس الوفد إلى أن الموارد الإضافية لم تكن هي الحل بالضرورة للإصلاح الإداري، بينما أعرب وفد آخر عن عدم اتفاقه مع هذا الرأي.

٤ - وفيما يتعلق بالفرع السابع من التقرير، ألقت وفود عديدة الضوء على دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالإدارة والميزانية وأعربت عن ارتياحها للعمل الذي اضطلعت به اللجنة وأمانتها، والذي لقي تقديرا كبيرا. وفي هذا السياق، رفضت تلك الوفود اقتراحات المفتشين في الفقرة ١٨٧ من التقرير فيما يتعلق بالتغيير المحتمل في إجراءات عمل اللجنة التي ينبغي في اعتقادهم الإبقاء عليها كما هي. وفيما يتعلق بمسألة لجنة البرنامج والتنسيق، أيدت تلك الوفود بقوة دور اللجنة بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الولاية في مجال تخطيط البرامج وتنسيقها. وسلّموا أيضا بدور وحدة التفتيش المشتركة بوصفها الهيئة المستقلة الوحيدة على نطاق المنظومة في مجال التفتيش والتقييم والتحقيق وأيدوا في هذا الصدد بقوة ما تضطلع به من عمل. وأعربت وفود أخرى عن تحفظاتها بشأن مدى فائدة دور لجنة البرنامج والتنسيق في ضوء الطريقة التي تضطلع بموجبها بمهامها في الوقت الحالي وأعادت تأكيد تأييدها للاقتراح بنقل مهمة التنسيق من اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأشارت أيضا إلى اعتزامها النظر بطريقة أكمل في دور اللجنة، ووحدة التفتيش المشتركة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في سياق استعراض الهيئات الإشرافية الذي دعت إليه الجمعية العامة في مقررها ٤٥٤/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

٥ - التوصية ١ - أيدت بعض الوفود التوصية ورأت في إنشاء الوحدة الاستراتيجية المقترحة أمرا هاما، في حين كان من رأي وفود أخرى أن إنشاء طبقة بيروقراطية إضافية، قد يكون لها حجم الشعبة، أمر من

شأنه أن تترتب عليه آثار مالية غير مرجوة. وأعربت تلك الوفود عن اعتقادها بان مهمتي التخطيط الاستراتيجي وتحسين الإدارة والمساءلة ينبغي أداؤها من خلال الدوائر القائمة، مثل المكاتب التنفيذية للإدارات، وإدارة شؤون الإدارة والتنظيم، ومكتب المراقبة الداخلية. وأكد أحد الوفود أنه لا بد من تأييد إنشاء مكتب للتخطيط الاستراتيجي وإن كانت الوحدة المقترحة منوط بها مهام واسعة النطاق بشكل مفرط. وأشار وفد آخر إلى وجود تناقض في صلاحيات الوحدة المقترحة التي يفترض أن تشمل مهام الإدارة والإشراف ولاحظ افتقار تلك الفكرة إلى محور ترتكز عليه. وفيما يتعلق "بتحديد المقاييس" أشار أحد الوفود إلى أن اختيار المعايير ينبغي أن يجسد تنوع خبرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بمعايير الأداء.

٦ - التوصية ٢ - لقيت تأييدا واسع النطاق، رغم انتقاد بعض الوفود لطابعها العام.

٧ - التوصية ٣ - لقيت تأييدا رغم ما لاحظته بعض الوفود من أنها شديدة العمومية. وشدد أحد الوفود على أهمية اعتماد وإنفاذ مدونة لقواعد سلوك الخدمة المدنية الدولية.

٨ - التوصية ٤ - لقيت تأييدا، وجرى التشديد على أهمية وضع استراتيجية لنظم معلومات فعالة.

٩ - التوصية ٥ - لقيت تأييدا، وأكدت الوفود على أهمية استمرار استحداث نظم شاملة للتدريب الإداري والتطوير الوظيفي. وفي هذا الصدد، أشارت بعض الوفود إلى ملاحظة وحدة التفتيش المشتركة الواردة في الفقرة ١١١ ومؤداها أنه في الوكالات الكبيرة التي تضطلع ببرامج تدريبية ضخمة، ترصد الأموال في المعتاد للتدريب في مجال اللغات، وشددت تلك الوفود على أن نقص الأموال لا ينبغي أن يحول دون التوسع في التدريب ليتجاوز مجال اللغات.

١٠ - التوصية ٦ - لقيت هذه التوصية تأييدا عاما من اللجنة.

١١ - التوصية ٧ - أعربت معظم الوفود عن تأييدها لهذه التوصية وإن تساءل وفد واحد عن مغزاها.

١٢ - التوصية ٨ - رأت بعض الوفود أن هذه التوصية مبهمة نوعا ما وأنها تخلط بين أهداف الإدارة السليمة المتعين على جميع مديري البرامج السعي إلى تحقيقها ومتابعة المنظمات الحكومية الدولية للأداء البرنامجي.

١٣ - التوصية ٩ - أيدتها وفود عديدة في حين تساءلت وفود أخرى عن مدى الحاجة إلى تقرير سنوي مستقل. كما رأت بعض الوفود أنها لم توضح الجهة التي ينبغي أن يقدم إليها مثل ذلك التقرير.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤ - أعربت اللجنة عن أسفها لعدم إتاحة تعليقات الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة لدى بدء نظر اللجنة في التقرير. وأعادت تأكيد أن تعليقات الأمين العام والمنظمات المشاركة ذات الصلة مطلوبة بموجب نص صريح في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وهي مجسدة في النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة. وقد طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة أن تبذل قصارى جهدها لتقديم تعليقات مفصلة على تقارير وحدة التفتيش المشتركة في المواعيد المحددة لذلك، وللتثبت من أن التعليقات التي أبداها الأمين العام والرؤساء التنفيذيون للمنظمات المشاركة على تقارير وحدة التفتيش المشتركة، والتي اختيرت لتنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق صدرت في حينها وبجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

١٥ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقرير وأيدت توصياته من ٢ إلى ٦، رهنا بالتحفظات المبداة في الفقرات من ٥ إلى ١٠ أعلاه.

- - - - -